

# المحاضرة الاولى

اساسيات علم الاقتصاد

مفهوم علم الاقتصاد:- مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعددت التعاريف وتغيرت حسب الفكرة التي كان يسعى الى تقديمها لتفسر المعنى الحقيقي لعلم الاقتصاد، فمنهم من عرفه بأنه علم الثروة والبعض الآخر عرفه بأنه علم الرفاهية الاقتصادية التي يجب ان يصل اليها البلد، و يمكن ان نعرف علم الاقتصاد تعريفاً شاملاً على انه ذلك العلم الذي يدرس سلوك الانسان في سعيه للاستخدام الامثل لموارده الاقتصادية النادرة لسد حاجاته المتعددة والمتزايدة من السلع والخدمات.

ونستمد من هذا التعريف ما يلي :

- ١- ان علم الاقتصاد هو علم اجتماع .
- ٢- ندرة الموارد الاقتصادية
- ٣- عملية الانتاج.
- ٤- الحاجات المتعددة.

هناك انواع لعلم الاقتصاد يتناول كل نوع دراسة قسم من حياة الفرد والمجتمع يسعى لحل مشاكله الخاصة والعامة ومن هذه الانواعيه :  
اولا - الاقتصاد الجزئي .

ثانيا - الاقتصاد الكلي .  
اهداف علم الاقتصاد:-

هناك هدفان اساس أن لعلم الاقتصاد:-

١- الهدف الاساس :- يكمن الهدف الاساس لوجود علم الاقتصاد في علاج المشكلة الاقتصادية و يتم ذلك عن طريق تحديد عناصر المشكلة والمتمثلة بتحديد حاجات الافراد من السلع والخدمات وكمية الانتاج ونوعية المنتج والجهة المنتجة.

٢- الهدف الثانوي :- هو الوسيلة لتحقيق الهدف الاساس كالقضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين اسلوب الانتاج ومستوى المعيشة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

## المشكلة الاقتصادية<sup>٢٨</sup> :-

تعد المشكلة الاقتصادية<sup>٢٨</sup> من اسباب ظهور علم الاقتصاد ، وتتميز<sup>٢٨</sup> هذه المشكلة ب:-

- ١- ندرة الموارد الطبيعية.
  - ٢- تعدد مجالات استخدام الموارد ووجود بدائل لاستخدامها.
  - ٣- تعدد الحاجات الانسانية<sup>٢٨</sup> وتزايدها.
- ## النظم الاقتصادية<sup>٢٨</sup> المعاصرة :-

ان التطور الاقتصادي والاجتماع الذي شهدته افراد المجتمع وتعدد السلع والحاجات ادى الى زيادة<sup>٢٨</sup> الحاجة لأسلوب معين<sup>٢٨</sup> لتنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية<sup>٢٨</sup> ووضع حل للمشكلات الاقتصادية<sup>٢٨</sup> والمتمثلة:-

- ١ نظام المشروع الحر: تكون ملكية الثروة بيد الافراد وهم من حيددون الاسعار)تغيرات<sup>٢٨</sup> في الاسعار تؤدي الى تغيرات في الانتاج العرض(، و يدعى نظام سيادة المستهلك.

٢ -نظام الاقتصاد المخطط : والذي تكون الملكية بيد الدولة والتي تقوم على اساس- بما هي ؟ السلع التي يجب ان تنتج باستخدام الموارد المحدودة. - كيف؟ سيتم انتاج هذه السلع والخدمات. - هل؟ تيم التركيز على العنصر البشري ام باستخدام المكائن والآلات (السلع الرأسمالية). - توزع ؟ كيف سيتم توزيع هذه المنتجات على المستهلكين ن.

٣- نظام الاقتصاد المختلط: ان بعض القرارات تكون بيد الدولة القطاع العام وبعضها الاخر يكون من قبل القطاع الخاص

**الفعاليات الاقتصادية:** وهي النشاط الانتاجي الذي يقوم به الافراد او الشركات سواء القطاع العام او الخاص لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها افراد المجتمع لإشباع حاجاتهم المتعددة ، وهذه العملية تقوم في اربعة فعاليات متسلسلة الواحدة تلو الاخرى يقوم بها الافراد (العاملون) والفعاليات هي :

الانتاج - :-

هو خلق المنفعة او زيادتها، فان اي عملية تحقق نفعا ما تعد انتاجا.  
٢ التبادل -

وهي العملية الثانية بعد الانتاج اذ يتم فيها تبادل المنتجات بين المستهلكين واستخدمت النقود كوسيلة للمبادلة.  
٣ التوزيع -

هو تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين عوامل الانتاج الذين ساهموا بالانتاج على شكل (اجور، ريع، فائدة، ربح).  
٤ الاستهلاك -

هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالاستفادة من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية والمستهلكون عندما يطلبون السلع والخدمات يسمى بطلب المستهلك معبرا عنه بالنقود.

ويمكن تمثيل الفعاليات الاقتصادية بنموذج مبسط يبين التدفق الدوري لها.

## عوامل الإنتاج



# المحاضرة الثالثة

نظريات سلوك المستهلك

عندما نتكلم عن نظرية سلوك المستهلك لدينا افتراض مهم وهو أن المستهلك نفترض دائماً (رشيد) وأنه يسعى إلى تعظيم منفعة. عند الحديث عن توازن المستهلك فهناك أسلوبين وطريقتين للمنفعة وهما:

**الطريقة الأولى: طريقة المنفعة العددية ( Cardinal Utility Method )**  
ويقصد بها أن المنفعة قابلة للقياس الكمي. وتستخدم فكرة المنفعة الحدية، لأن المنفعة الحدية سيكون لها معنى ومدلول عند افتراضنا أن المنفعة قابلة للقياس، أما إذا قلنا المنفعة غير قابلة للقياس فالمنفعة الحدية ليس لها مدلول أو معنى بذاتها.

**الطريقة الثانية: طريقة المنفعة الترتيبية ( Ordinal Utility Method )**  
وهذه الطريقة تستخدم فكرة المنحنيات السواء Indifference Curves (Method)، ويقصد بها ترتيب تفضيلات المستهلك حيث أن المنفعة غير قابلة للقياس. وفكرة منحنيات السواء تستخدم كوسيلة لاستخدام المنفعة الترتيبية.

# توازن المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية:

١ **المنفعة الكلية** **Total Utility (TU)**: هي إجمالي وحدات المنفعة التي يحصل عليها المستهلك الفرد من استهلاكه لوحدات معينة من السلعة.

٢ **المنفعة الحدية** **Marginal Utility (MU)**: هي مقدار المنفعة التي تضيفها الوحدة الأخيرة المستهلكة من سلعة. أو بعبارة أخرى هي مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة لتغير عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بمقدار وحدة واحدة.

**قانون تناقص المنفعة الحدية** " " " **Law of Diminishing Marginal Utility** ، الذي ينص على

عندما تزداد الكمية المستهلكة من سلعة ما فإن المنفعة التي تعود على الفرد المستهلك منها تميل إلى التناقص.

**نقاط توضح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وهي نقاط مهمة.**  
**النقطة الأولى:** تصل المنفعة الكلية أعلى مستوى لها عندما تكون المنفعة الحدية تساوي الصفر.

**النقطة الثانية:** تتزايد المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية موجبة.

**النقطة الثالثة:** تتناقص المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية سالبة.

## الشرط الضروري لتوازن المستهلك:

هو أن المستهلك سيستمر في استهلاكه مادامت منفعة السلعة أكبر من منفعة الثمن الذي يدفعه من أجلها

عند شراء المستهلك للسلعة ودفعه ثمناً لها فإنه سيواجه قيتين مهمين هما:  
أن لهذا المستهلك دخل محدد لا يستطيع أن يشتري بأعلى من دخله.  
الأسعار فلا يستطيع هذا المستهلك أن يغير بالأسعار.

**كيف نحدد نقطة التوازن بالنسبة لهذا المستهلك ؟**

نجد أن المستهلك سوف يستمر في استهلاكه لوحدات إضافية من السلعة وذلك طالما أن المنفعة التي تعود من الوحدة الإضافية تزيد عن منفعة وحدة النقد الواحد المضحي به نتيجة لدفعه ثمن السلعة.

أي أن الشرط الضروري للتوازن وتعظيم المنفعة هو أن تكون المنفعة الحدية للسلعة مساويةً لمنفعة المبلغ المنفق على الوحدة الواحدة.

والتوضيح بالمعادلة الرياضية :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (X)}}{\text{ثمن السلعة (X)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (Y)}}{\text{ثمن السلعة (Y)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (Z)}}{\text{ثمن السلعة (Z)}}$$

وتتحقق منفعة المستهلك مع شرط تحقق الشرط الثاني أن يكون إنفاق المستهلك مساوياً لدخله، لأنه كما قلنا أن المستهلك لا يستطيع أن ينفق أكثر من دخله لأن دخله محدود وهو مقيد بهذا الدخل.

معادلة قيد الميزانية أو معادلة خط الدخل

دخل المستهلك = ثمن  $X$  الكمية المستهلكة منها + ثمن  $Y$  الكمية المستهلكة منها + ثمن  $Z$  الكمية المستهلكة منها وبصورة عامة (:

$$I = P_x X + P_y Y + P_z Z$$

منحنيات السواء أو ما نسميه Indifference curve

عرف منحنى السواء ؟

هو المنحنى الذي يربط بين المزيج المختلف من السلعتين  $X$  و  $Y$  والتي تعطي نفس المستوى من المنفعة.

**تتميز منحنيات السواء بعدد من الخصائص، وهي:**

**الخاصية الأولى:** عندما نرسم منحنيات سواء نجد أن عندنا أكثر من منحنى سواء للمستهلكين، نسميها أحياناً خريطة سواء المستهلك. كل منحنى يعطي مستوى معين من المنفعة والأعلى أفضل من الأدنى.

**الخاصية الثانية:** أن منحنيات السواء لا تتقاطع أبداً لماذا لا تتقاطع منحنيات السواء؟ (لأننا قلنا أن كل منحنى سواء يعطي مستوى منفعة يختلف عن الآخر).  
**الخاصية الثالثة:** منحنيات السواء تنحدر من أعلى إلى أسفل. أو نقول أنها محدبة جهة نقطة الأصل. فكونها تنحدر من أعلى إلى أسفل يعني أن ميلها سالب، فماذا يعني كونها سالب؟

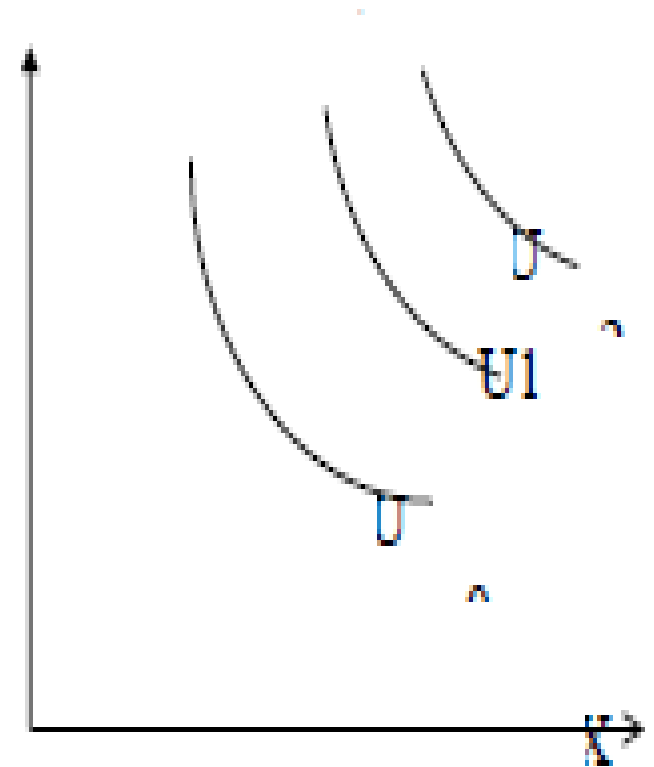
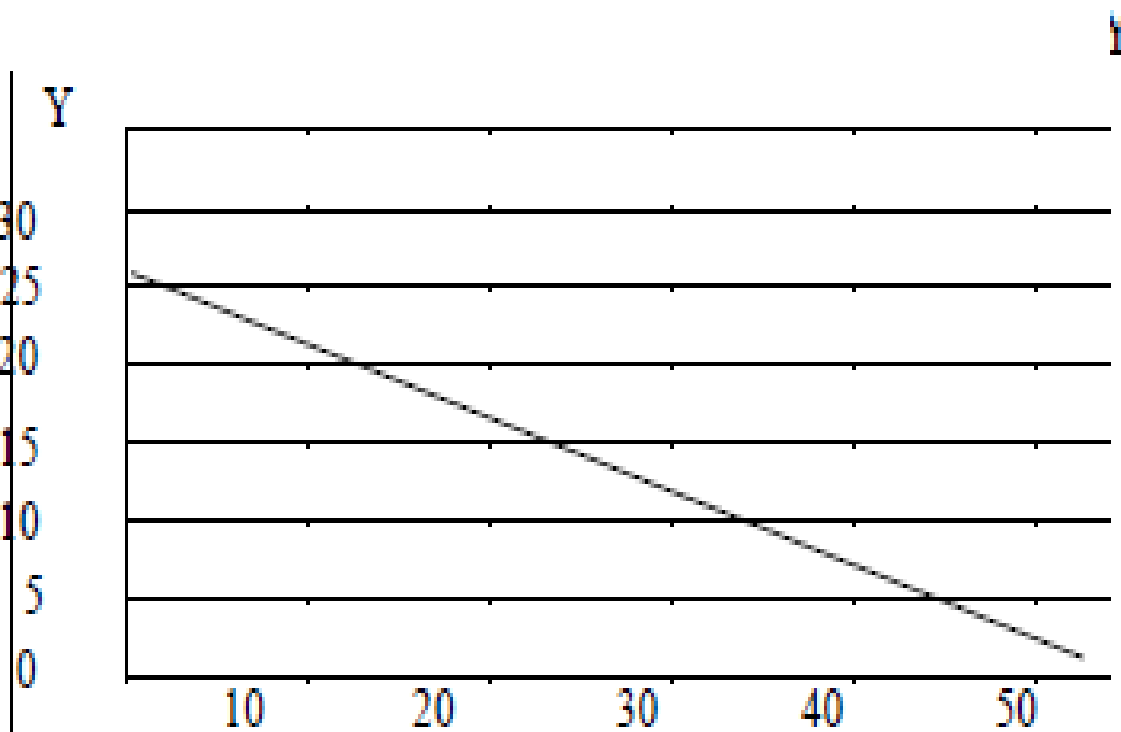
طبعاً لأن مستوى المنفعة ثابت، إذا كان مستوى المنفعة على منحنيات السواء ثابت، فمعنى ذلك أن زيادة استهلاك سلعة يجب أن يكون مصحوباً بالتخفيض في الاستهلاك في السلعة الأخرى حتى نبقى على مستوى المنفعة ثابت، هذا معنى كون ميلها سالب.

**الخاصية الرابعة:** وهي أن منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل. أو نقول أنها مقعرة من أعلى. وكون منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل، لاشك أن هذا يعني أن القيمة المطلقة للميل تتناقص كلما اتجهنا من أعلى إلى أسفل

**خط الدخل أو خط الميزانية:** ذلك الخط الذي تمثل كل نقطة عليه توليفة معينة من السلعتين، والتي يمكن شراؤها بالثمن السائد في السوق وفي حدود دخل ثابت أو ميزانية ثابتة

شكل خط الدخل

شكل خارطة السواء



سوف نوظف منحنى السواء وقيد الميزانية لأجل تحديد توازن المستهلك.  
والتوازن سيحدث من خلال الرسم البياني عندما يكون قيد الميزانية مماساً لأعلى  
منحنى سواء ممكن. والشكل التالي يوضح ذلك

نجد أن عندنا قيد الميزانية الأول وهو مماس لمنحنى السواء  $U_1$  هذه تعتبر نقطه  
واحدة هي نقطة توازن المستهلك فهذه النقطة التي يكون عندها قيد الميزانية  
مماساً أو ملامساً لمنحنى السواء هذه هي نقطة توازن المستهلك، لو أخذنا القيد  
الميزانية الأول معنى ذلك أن المستهلك لا يستطيع الحصول على النقطة الأخرى  
التي في الأعلى إلا إذا زاد دخله .

فلو افترضنا زيادة الدخل سيكون عندنا قيد ميزانية جديد، وكذلك منحنى سواء  
جديد، ونقطة تلامسهما ستكون نقطة توازن جديدة للمستهلك. هي  $U_2$ .



**مفهوم الإنتاج** هو عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها.

**عناصر الإنتاج** : يقصد بعناصر الإنتاج مجموعة العوامل التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية. أو هي الموارد الاقتصادية التي تجعل من إنتاج السلعة أو الخدمة أمراً ممكناً وبدونها يستحيل القيام بهذا الإنتاج. وتشمل أربع عناصر أساسيه :

**عنصر الأرض**: هي تعبير مختصر للموارد الطبيعية، ويقصد بها جميع الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في الإنتاج.

**عنصر العمل**: هو ذلك الجهد أو النشاط الإنساني الموجه نحو الإنتاج بصرف النظر عن كونه جسماً أو ذهنياً.

**عنصر رأس المال**: هو العنصر الذي ينتجه الإنسان ليساعده في العملية الإنتاجية، متمثلاً في جميع أنواع العدد والآلات والمعدات والتسهيلات والسلع التي يصنعها الإنسان لهذا العرض فبعض الثروة يستعمل كأصل رأسمالي وبعضها لا يستعمل.

**عنصر التنظيم**. فالتنظيم هو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد للتأليف بين عناصر الإنتاج في شكل علاقة منظمة ونسب محددة ونوعية معينة، واستخدامها كمدخلات في العملية الإنتاجية ويتحملوا في سبيل ذلك مخاطر الإنتاج.

**قانون تناقص الغلة :** إذا كان هناك عنصرين من عناصر الإنتاج، أحدهم ثابت والآخر متغير، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدة متتالية يؤدي بعد حد معين إلى تناقص في الناتج الحدي.

**تعريف الناتج الحدي هو:** هو مقدار ما يضيفه العامل الأخير للإنتاج. أو بعبارة أخرى هو مقدار التغير في الإنتاج الكلي نتيجة لتغير الوحدات المستخدمة من العنصر الإنتاجي (العمل) بمقدار وحدة واحدة.

**الإنتاج الكلي هو:** إجمالي الكميات التي تُنتج باستخدام كميه معينه من عناصر الإنتاج.

**الناتج المتوسط هو:** هو مقدار متوسط ما ينتجه العنصر الإنتاجي الواحد (العمل)

العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط يمكن تلخيصها بأربع حالات:  
الحالة الأولى: أنه إذا كان الإنتاج الحدي أكبر من الإنتاج المتوسط فإن الإنتاج المتوسط يتزايد،

الحالة الثانية: فإن الإنتاج الحدي يبدأ بالتناقص قبل الإنتاج المتوسط

الحالة الثالثة: يصل الإنتاج المتوسط أعلى مستوى له عندما يتساوى مع الإنتاج الحدي، ونقطة تقاطعها تعني أن الإنتاج المتوسط وصل أعلى مستوى له.

الحالة الرابعة: أن الإنتاج الحدي يكون أقل من الإنتاج المتوسط، فإذا كان كذلك فلا بد أن يكون الإنتاج المتوسط يتناقص.  
ويمكن توضيحها بالشكل



# المحاضرة الثانية

الطلب

**مفهوم الطلب:** ويعرف الطلب بأنه مجموع الكميات من السلع والخدمات المختلفة التي يرغب ويستطيع - المستهلك شرائها عند الاسعار المختلفة وخلال فترة زمنية محددة ، او هو الرغبة المصحوبة بالقدرة الشرائية للكميات المختلفة من السلع والخدمات عند الاسعار المختلفة وفي فترة زمنية معينة.

ومن هذا التعريف الاخير نستنتج ان الطلب يتكون من عنصرين هما:-  
١ العنصر الذاتي والمتمثل بالرغبة. -  
٢ العنصر الموضوعي والمتمثل بالقدرة الشرائية. -  
اي ان هناك نوعين من الطلب هما:-

- الطلب الفعال The effective demand هو الرغبة المدعومة بالقدرة الشرائية.

- الطلب غير الفعال The demand is not effective هو الرغبة فقط في اقتناء سلعة ما.

ومن اجل التعرف اكثر على الطلب وعلاقته بالسعر لابد من دراسة كل مما يأتي:-

١ قانون الطلب - **The law of Demand** يمثل قانون الطلب العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر الخاص بها فقط مع بقاء المتغيرات الاخرى على حالها، ويكون السعر متغيرا مستقلا بينما تكون الكمية المطلوبة متغيرا تابعا، فيؤثر السعر على الكمية المطلوبة وتكون العلاقة بينهم علاقة عكسية وهذه العلاقة هي ما تسمى بقانون الطلب.

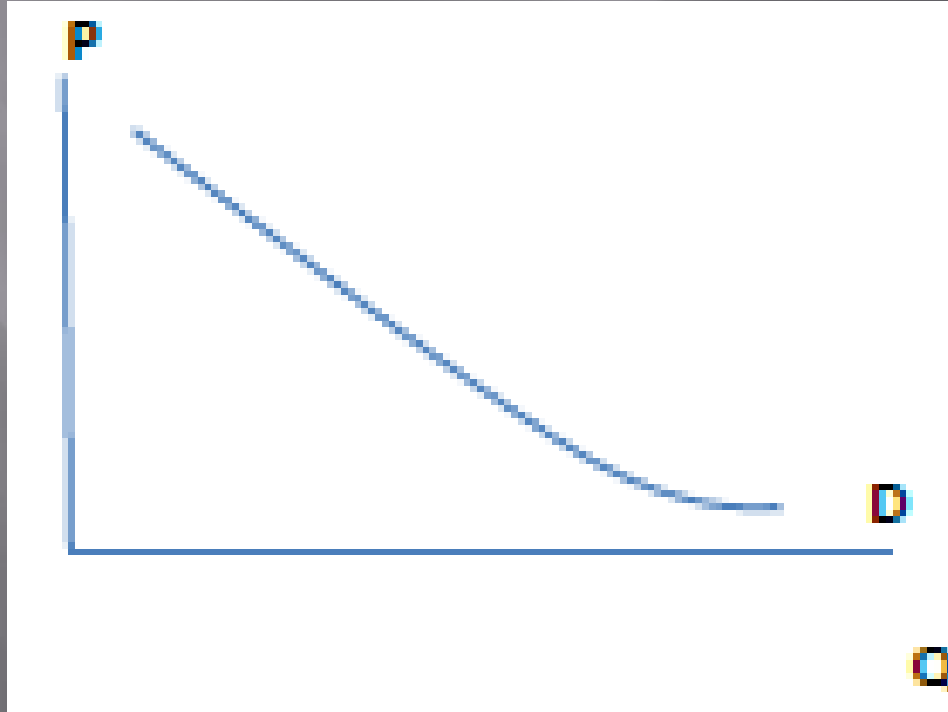
٢ جدول الطلب - **Demand Schedule** يمثل جدول الطلب تفسيرا بالأرقام لقانون الطلب ، فيظهر من خلال الارقام العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر ، والجدول البياني التالي يوضح ذلك

| الكمية المطلوبة (Q) | سعر الوحدة (P) |
|---------------------|----------------|
| ١٥٠٠                | ١              |
| ١٠٠٠                | ٢              |
| ٧٥٠                 | ٣              |
| ٦٠٠                 | ٤              |

ومن الجدول اعلاه نلاحظ انه عندما السعر (١) فان الكمية ترتفع الى (١٥٠٠) وحدة ، بينما اذا ارتفع السعر الى (٢) فان الكمية المطلوبة تنخفض الى (١٠٠٠) وحدة يعني هذا ان المستهلك يقلل شرائه من هذه السلعة بسبب ارتفاع سعرها.

### ٣- منحنى الطلب - The Demand Curve

هو بناء افتراضي يبين عدد الوحدات من سلعة معينة التي يرغب المستهلك بشرائها خلال فترة زمنية معينة بكل الاسعار مع بقاء الاسعار الاخرى والدخل النقدي على حالها، والشكل البياني يمثل منحنى الطلب



## العوامل المحددة للطلب:-

ليس فقط اسعار السلعة نفسها هي التي تتأثر فيها الكمية المطلوبة بل هناك عوامل اخرى:-

١- الاسعار وتضم) سعر السلعة نفسها، اسعار السلعة المكملة، اسعار السلعة البديلة، التوقعات في الاسعار).  
٢- الدخل.

٣- تغير ذوق المستهلك

## أولا / سعر السلعة Price:

وهو السعر التي تباع به السلعة فكلما ارتفع ثمن السلعة، تنخفض الكمية التي يرغب المستهلك في شرائها منها، وكلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة منها. وتضم الاسعار :

**السلع المكملة:** وهي التي تكمل بعضها البعض في الاستهلاك، فالعلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة و ثمن السلعة المكملة لها، علاقة عكسية سالبة.

**السلع البديلة:** وهي تلك التي يمكن إحلال إحداها محل الأخرى، فامن أحدها والكمية المطلوبة من الأخرى على علاقة طردية موجبة.

**توقعات الاسعار:** التوقعات مثلاً بارتفاع سعر سلعة معينة نجد إذا كان هناك إشاعة عامة بأن سعر سلعة معينة ساوف يرتفع تجد أن الناس يتهافتون على شراء هذه.

## **ثانياً \ دخل المستهلك Income**

فإذا زاد دخل المستهلك فإنه سيزيد طلبه على جميع السلع العادية،

## **ثالثاً / الذوق (التفضيلات) Consumer Taste**

هذا العامل أيضاً له تأثير على الطلب، فكلما زاد أو مال ذوق المستهلك إلى سلعة معينة فإن منحنى الطلب سوف يزيد والطلب على هذه السلعة سوف يزيد.

## **ملاحظة مهمة ١١**

التغير في الطلب والتغير الكمية المطلوبة: هل هناك فرق بينهما...؟  
التغير في الكمية المطلوبة : يعني الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى الطلب.

التغير في الطلب : يعني انتقال منحنى الطلب بأكمله إما لجهة اليمين أو إلى جهة.

**ومرونة الطلب :** تعرف بانها درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في المتغيرات - المستقلة والمتمثلة ب (السعر او الدخل او اسعار السلع الأخرى).

هناك ثلاثة انواع لمرونة الطلب هي:

### ١ مرونة الطلب السعرية - . Price elasticity of demand

هي درجة الاستجابة النسبية للكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات النسبية التي تحدث في ثمن السلعة

### 2 مرونة الطلب الدخلية - . Income elasticity of demand

هي درجة الاستجابة النسبية للكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات النسبية التي تحدث في دخل المستهلك

### 3 مرونة الطلب التقاطعية او التبادلية ( - Cross elasticity of demand

يعني تقيس نسبة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة نتيجة للتغير النسبي في سعر السلعة الأخرى

## درجات مرونة الطلب السعرية:-

١ الطلب المرن - Elastic demand ويكون الطلب مرناً إذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من أكبر من التغير النسبي في السعر.

2 الطلب غير المرن - Inelastic demand ويكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر

٣ الطلب أحادي المرونة - Unit elasticity demand يكون الطلب أحادي المرونة إذا كان التغير النسبي للكمية المطلوبة مساوياً للتغير النسبي في السعر

٤ الطلب عديم المرونة (Perfectly Inelastic) - وذلك يعني أن التغير النسبي في السعر لن يؤدي إلى أي تغيير في الكمية المطلوبة .

٥ الطلب لانهائي المرونة - Perfectly elastic ان التغير في السعر يكون تغيراً طفيفاً ويؤدي إلى تغير لانهائي في الكمية المطلوبة .

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب :-

١- وجود البدائل ودرجة احلالها . كلما كان هناك بدائل أكثر للسلعة تمكن المستهلك من الاستغناء عن كمية أكبر منها عند ارتفاع ثمنها، والاستعاضة عنها بسلعة أخرى بديلة. كلما كان هناك بدائل كلما كان الطلب أكثر مرونة

٢- أهمية السلعة. فكلما كانت السلعة مهمة وكانت السلعة ضرورية كلما صار الطلب أقل مرونة، يعني استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر ضعيفة يعني المستهلك يحتاج إلى هذه السلعة فهي مهمة له.

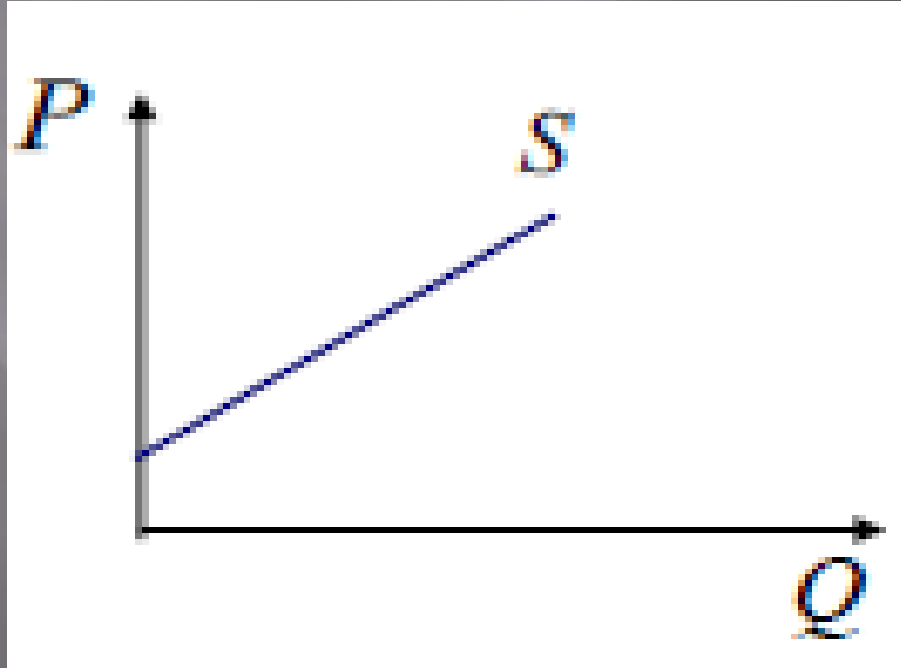
٣- نسبة الانفاق على السلعة. إذا كانت السلعة باهظة الثمن ويشكل ما ينفق عليها نسبة كبيرة من دخل المستهلك، فإن أي تغير في ثمنها سوف يؤثر على الكمية المطلوبة منها بشكل كبير

٤- الزمن. كلما طالت الفترة الزمنية كلما كان الطلب أكثر مرونة، وكلما قلت الفترة الزمنية كلما كان الطلب أقل مرونة.

**العرض Supply**: هو الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لبيعها فعلياً في السوق من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها. ( الطلب يمثل سلوك المشتريين، والعرض يمثل سلوك المنتجين)

### القانون للعرض:

هو أن هناك علاقة طردية بان السعر والكمية المعروضة. وهنا ننظر إلى الرسم نجد كما هو ملاحظ في المحور الرأسي يمثل السعر وفي المحور الأفقي يمثل الكمية والمنحنى الذي في العرض يمثل العلاقة الطردية بين السعر والكمية.



هناك العديد من العوامل المؤثرة التي تؤثر في الكمية التي يرغب المُنَاج في عرضها من السلعة أو الخدمة، ومن أهمها:

**ثمن السلعة:** ترتبط الكمية المعروضة بعلاقة طريدة مع ثمنها.

**أثمان عناصر الإنتاج:** كلما زادت أثمان عناصر الإنتاج (لعمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) التي تستخدم فاي إنتاج السلعة كلما أدى ذلك إلى زيادة تكاليف إنتاج السلعة، وبالتالي انخفضت الكمية المعروضة من السلعة

**أثمان السلع الأخرى:** ترتبط الكمية المعروضة من السلعة بعلاقة عكسية مع ثمن السلعة البديلة لها في الإنتاج، وعلاقة طردية مع السلعة المكملة لها في الإنتاج.

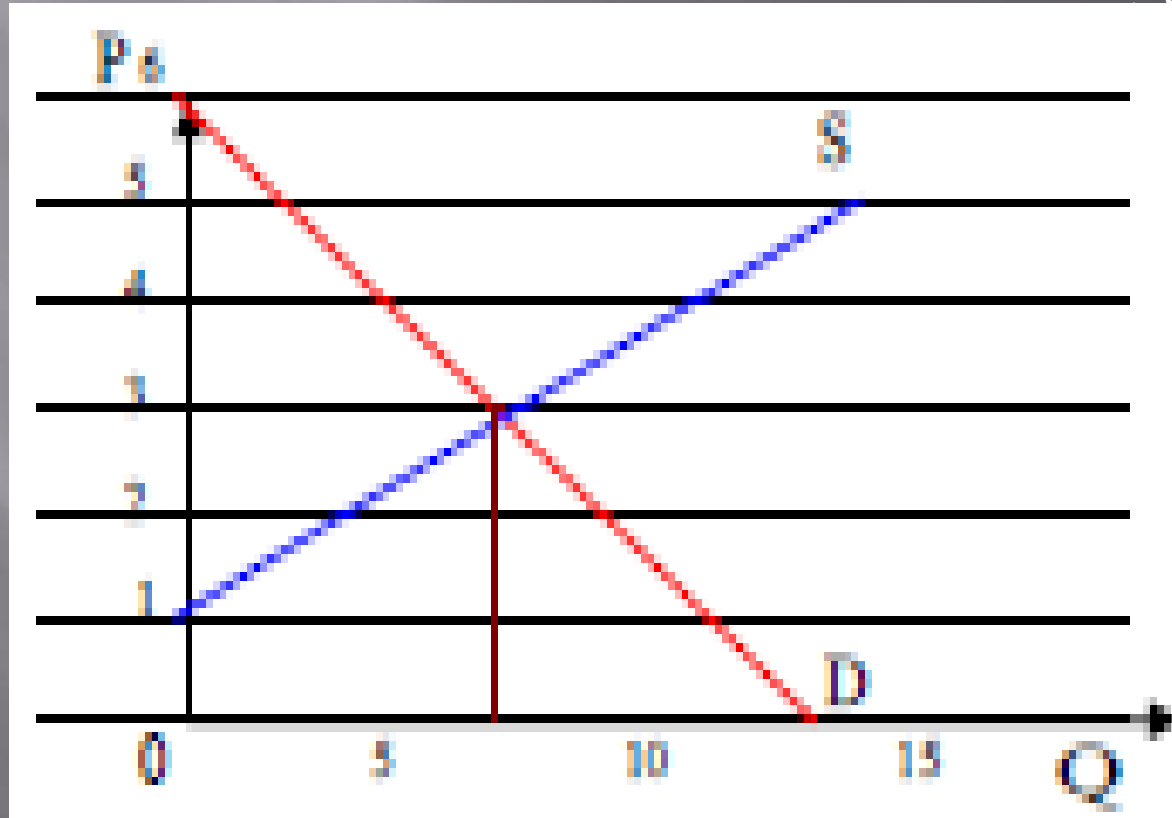
**حالة الفن الإنتاجي:** كلما تحسن الأسلوب الفني والإنتاجي المستخدم كلما زادت الكمية المعروضة من السلعة والعكس بالعكس.

**توقعات الأسعار لدى المنتجين:** توقعات الأسعار لدى المنتجين يعتبر عامل مهم كمحدد أو كمؤثر في العرض فإذا كان المنتجين يتوقعون أن سعر السلعة سيرتفع تجدهم يبادرون إلى تخزين هذه السلع حتى يرتفع ثمنها وبالتالي سنجد أن منحنى العرض سيرتفع إلى أعلى مشيراً إلى ارتفاع الأسعار.

**الإعانات والضرائب:** لها تأثير في العرض. فالإعانات تؤدي إلى زيادة في العرض أما الضرائب فأنها تؤدي إلى انخفاض العرض .

## توازن السوق:

هو الوضع الذي تم التوصل إليه فلا يوجد ما يدعو إلى تغييره ما لم تحدث تغيرات خارجية تؤدي إلى ذلك، وثمن التوازن هو الثمن المتحقق فعلاً في السوق، بتساوي الكمية التي يكون المستهلكون مستعدون لشراؤها من السلعة أو الخدمة، مع الكمية التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها منها.  
وكما في الشكل .



نلاحظ رسم ان منحى العرض كما هو المعتاد بشكله الموجب والطلب بشكله السالب عند نقطة التقاطع ام تحديد نقطتين فقط هي أن الكمية التوازنية (٦) والسعر التوازني هو (٣) اي أن رغبات البائعين ورغبات المشترين تتلاقى عند هذه النقطة فقط ولذا سمي نقطة التوازن توازن السوق .

# المحاضرة الخامسة

الزقود

## أولاً: نشأة النقود :

لقد عرف الانسان النقود و تعامل بها منذ القدم لاسيما عندما تعدد حاجاته وتعدد رغباته ولقد أخذت النقود عند الانسان اشكالا عدة منها القماش و الحبوب والحيوانات وجلودها وايرها واستخدمها كنقود عن طريق التبادل المقيضة .يعتبر تبادل السلع والخدمات ما أهم الأنشطة الاقتصادية لاي مجتمع وسواء كان هذا التبادل يتم بصورة مباشرة بحيث يتم تبادل الزائد من المنتجات عن الاستهلاك للإشباع الحاجات وقد كان المقيضة هي الوسيلة الاولى للتبادل وذلك قبل اختراع النقود ولكن لوجود عيوب في المقيضة ظهر لدينا نضم جديدة للتبادل تعتمد على النقود .

## ثانياً: تعريف النقود:

هي الوسيلة التي تلقى قبول عاما في التداول و تستخدم وسيطا للتبادل و مقياسا للقيمة و مستودعا لها كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الاجلة .

## وظائف النقود:

أولاً - النقود بمختلف أنواعها سواء كانت جلود أو ذهب أو فضة لها ثلاث وظائف أساسية مرتبطة ببعضها ولا بد أن تقوم بهذه الوظائف الثلاثة مجتمعة وهي كالتالي:

### 1. النقود وسيط للتبادل

في ظل ظهور النقود أصبح الأفراد يستخدمون النقود كوسيط لإتمام المبادلات وهي الوظيفة الأساسية للنقود وكل الوظائف الأخرى تنطلق من النقود وسيط للتبادل ولقد فصلت النقود بين رغبة البيع زمانياً ومكانياً.

### 2. النقود مقياس للقيمة

سهلت النقود على المجتمع إتمام عمليات التبادل حيث أصبح معروفاً لدية أهمية كل سلعة وبالتالي قيمتها أي أن النقود تعبر عن قيم السلع والخدمات وبالتالي يمكن مقارنتها بالسلع الأخرى ومعروفة أهميتها

### 3. مستودع القيمة

أي مخزن القيمة للقوة الشرائية لا يمكن أن تكون النقود وسيطاً للتبادل أو مقياساً للقيمة ما لم يكن لديه القدرة على تخزين هذه القيمة لحين الحاجة لعملية التبادل الجديدة وتشابه النقود هنا مع المجوهرات والسندات ولكن النقود أكثر تسبيلاً منها وهو شرط ضروري توفره بأي سلعة لكي تصبح نقوداً ولكن لا يتم هذا الشرط بمفرده ومن هذه الوظيفة زادت إمكانية الادخار أو الاستثمار من دون الحاجة إلى تعطيل الموارد الاقتصادية من الإنتاج.

ثانيا - تصنيف بعض الدراسات الوظيفية الآتية للنقود كوظائف مشتقة حيث أن النقود :

### ● مقياس المدفوعات الآجلة:

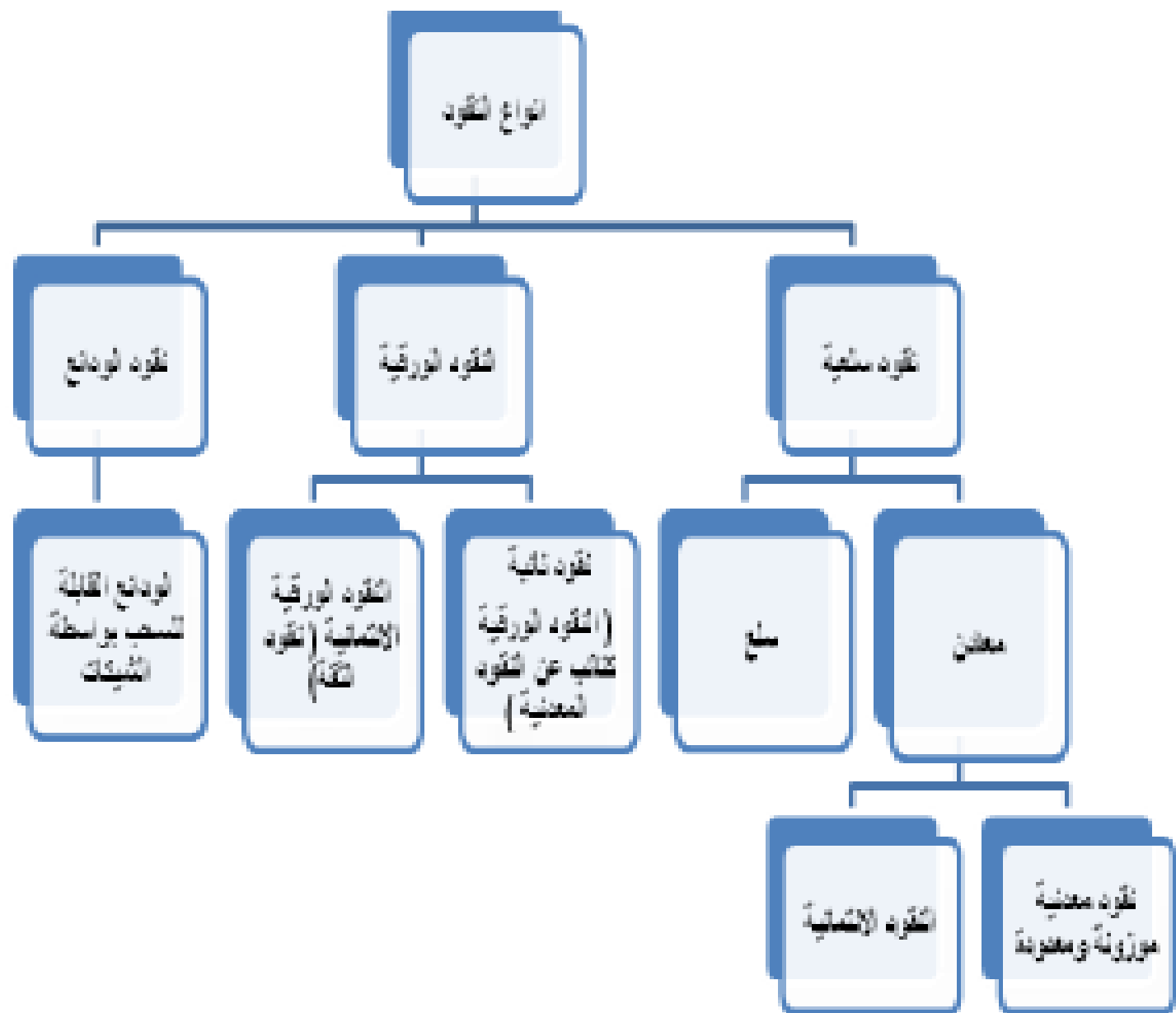
وهذه الوظيفة امتداد لوظيفتها السابقة ككونها مقياس للقيمة من حيث المستقبل وليس فقط الحاجة ولا يكون ذلك إما بمنح سند بمدفوعات آجلة أو عقود وترتكز هذه الوظيفة أساساً على صفة القبول العام التي يجب أن تتمتع بها النقود فقط بالوقت الحاضر بل في المستقبل أيضاً. ولو ساد الأفراد اعتقاداً بانخفاض القدرة الشرائية بالمستقبل ليقترضون إقراض نقودهم وبالتالي تعطل هذه الوظيفة.

### ● فقرتها على تمكين الائتمان

لكي نستطيع البنوك ممارسة دورها في منح الائتمان لابد من وجود النقود التي تستخدمها ومن ثم تحقق الأرباح المطلوبة .

ثالثاً - و أخيراً هناك بعض الوظائف المرتبطة بالاقتصاد ( ذات الطابع الاقتصادي )

- ❖ أداة من أدوات السياسة الاقتصادية .
- ❖ أداة لتخصيص الموارد .
- ❖ أداة لتوزيع الموارد بين الأنشطة الاقتصادية .
- ❖ أداة لتوزيع الموارد بين الاستهلاك الحالي و المستقبلي و من ثم الاختيار بينهما .



يختلف تقسيم النقود طبقاً لطبيعة المادة المصنوعة فيها إلى نقود سلعية أو تجارية وتنقسم طبقاً لتطورها الاقتصادي إلى ثلاث أنواع هي:

### أولاً- النقود السلعية:

كما سبق وذكرنا أن عملية التبادل التي كانت سائدة منذ القدم بين الأفراد والجماعات و الصعوبات التي كانوا يواجهونها لإتمام تلك العملية دفعت التفكير البشري إلى اختبار سلع معينة يستطيعون من خلالها تقويم السلع الأخرى واعتبرت تلك السلع على نوعية المجتمع وظهرت لدينا العديد من النقود السلعية كان أولها الجلود والتي كان أولها القدرة على الاحتفاظ بالقيمة كوسيط للتبادل = عندي كمية من اللحم فأعطيها لشخص ب ويعطي قيمتها جلود القوم بالتنازل عنها لاحقاً لأحصل على لحم أو غيره. وتوالت تلك السلع من الأرز في الصين إلى القفل في اندونيسيا إلى ريش البغاء في إحدى جزر المحيط الأطلسي حتى ظهر النحاس والذهب والفضة إما بصورة سبائك أو مسكوكات نقدية ولا سهلت هذه المعادن كقود التبادل .

### وقد مرت النقود السلعية بمرحلتين هما:

1. نقود سلعية مثل الأرز والجلود وغيره وهي النقود التي تتبادل قيمتها الموقفية ( كسلعة ) مع قيمتها كقود.
2. نقود معدنية: والتي انقسمت بدورها إلى

■ معدنية قانونية (موزونة ) يتم فيها استخدام المعادن مستراها من المعادن النفيسة (الذهب و الفضة)

■ معدنية قانونية مساعدة ( الائتمانية )بالإضافة إلى المعادن النفيسة تحتوي على معادن رخيصة وسميت ائتمانية لأنه يمكن بها الحصول على سلع أكبر من ما تساويه قيمة المعادن بسبب خاتم السلطان عليها (لأن الناس يتقنون بمصدرها)

### النقود المعدنية لا بد فيها من الآتي:

- خاصية إبراء الذمة في التعامل .
- عدم اختلاف قيمة المعدن كقود عن قيمته كسحق .

## أنواع النقود الورقية :

هي تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب وتستند قيمتها إلى قوة الأبراء العامة التي يضيفها القانون أي أن النقود الورقية مرت بالمراحل الثلاثة الآتية:

1. نقود ورقية نائية : هي عبارة عن شيكات تعادل قيمتها قيمة الذهب المودوعة في المصرف ويتم عملية تبادل هذه الودائع دون الحاجة إلى انتقالها من الخزائن.
2. نقود ورقية وثيقة: وهي الأوراق التي يصدرها المصرف ويتحمل تعهداً بالدفع عند الطلب وتوقف قوتها على رصيدھا الذهبي وثقة الجمهور بها ورقابة الدولة عليها.
3. نقود إلزامية ورقية: هي النقود التي يقبلها رصيد محدد وتكون له صفة إلزام الجمهور بقبولها من خلال سلطة الدولة لدعمها.

## ثالثا -النقد المصرفي ونقود الودائع:

يقوم الأفراد أو المؤسسات بإيداع أموالهم لدى المصارف التجارية على شكل ودائع قابلة للسحب عند الطلب وتسمى هذه الودائع بالودائع الجارية أو يتم إيداعها بشكل ودائع مرتبطة بزمان محدد للسحب ومن هنا يأتي نقود الودائع بالظهور وهي السيولة التي تولدها البنوك نتيجة اعتمادها نظام الاحتياطي الجزئي بحيث يزيد مجموع القروض التي يمنحها البنك عن حجم الودائع لديه .

## مزاياها :

1. عدم قابليتها للضياع .
2. سهولة نقلها وتحويلها .
3. سهولة استخدامها .
4. إمكانية سداد الدين بها بسرعة .

## النظام النقدي:

هو مجموعة من القواعد التنظيمية والإجراءات الخاصة بالتداول النقدي ( عملية إصدار النقود و تداولها ) في أي مجتمع من المجتمعات.

بما يضمن تحقيق السياسة النقدية والتي تهدف لعدة أهداف

## أركان النظام النقدي:

تتضمن أركان النظام النقدي بما يلي :

1. النقود المتداولة في المجتمع من حيث نوعها وشكلها ( أي عرض النقود).
  2. التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود ولوظائفها المختلفة.
  3. مجموعة المؤسسات التي تتولى جهة الإصدار النقدي وتنظيمه.
- وتمثل القواعد النقدية الأساس الذي تركز عليه العملة لأي دولة ما وتمثل في نفس الوقت طبيعة النظام النقدي السائد.
- ولقد انقسمت النظم النقدية إلى قسمين رئيسيين:

## أولاً: النظم النقدية السلعية:

تلك النظم تربط قيمة وحدة النقود بقيمة مقدار معين من سلعة مادية ( مثل الذهب و الفضة ) والتي يتفق عليها المجتمع كأساس لنظامه النقدي.

## ثانياً: النظم النقدية الائتمانية:

وهنا لا ترتبط قيمة النقود بقيمة أي سلعة مادية بحيث تتمتع النقود الورقية بقوة الإلزام القانوني.

## قيمة النقود و المستوى العام للأسعار

بعد دراسة النقود و أنواعها و وظائفها نستطيع القول أن النقود لا تطلب لذاتها إذا أنه لا قيمة ذاتية لها بل هي تكتسب قيمتها من قبولها كوسيلة للدفع أى ليس قدرتها المباشرة على إشباع الحاجات ولكن تمثل قيمتها في قدرتها الشرائية .

أولاً : أى أن قيمة النقود هي :

أولاً - القيمة التنظيمية للنقود (القيمة الاسمية) .

ثانياً - القيمة الخارجية للنقود هي القيمة الخارجية للعملة ( أي نسبة العبالة بين العملة الأجنبية و العملة المحلية - سعر الصرف ) و بين سعر صرف قيمة النقود في النطاق الدولي، وهذه القيمة الخارجية تحدد فترة النقود المحلية على شراء السلع الأجنبية .

و أسعار الصرف، سواء أكانت ثابتة أو متغيرة، تعتبر مؤشرات للقوة الشرائية للعملة المحلية في التبادل الدولي ونظراً لأن غالبية الدول أصبحت مدمجة في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال، فإن هناك عتلة وثيقة بين قيمة العملة الداخلية وقيمتها الخارجية .

وفي كثير من الأحيان يكون تأثير العوامل الخارجية على قيمة العملة الداخلية أقوى بكثير من تأثير العوامل الداخلية

ثالثاً - القيمة الداخلية للنقود القوة الشرائية للنقود و يقصد بها كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة في فترة زمنية معينة .

وتتوقف هذه القيمة على مستوى الأسعار فإذا ارتفعت الأسعار تهبط قيمة النقود لن كل وحدة نقدية ستشترى كمية أقل من السلع و العكس صحيح .

# المحاضرة الرابعة

{ التكاليف والأسواق

**تكاليف الإنتاج.** هي تكاليف عناصر الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج، فكل عنصر إنتاجي لا بد أن يكون له ميزانية أو دخلاً، فمثلاً الأيدي العاملة تحتاج إلى رواتب، ورأس المال إذا كان مقترضاً يحتاج إلى فوائد ربوية "مالية"، والمنظم يحتاج إلى حصة من الربح الخ...

**تكاليف الأجل القصير.** هذا مرتبط بالإنتاج، لأننا قلنا في الإنتاج في الأجل القصير يكون عندنا فقط على الأقل عنصر ثابت وعناصر متغيرة. نفس الشيء في التكاليف في الأجل القصير فتكون ذو شقين.

١. تكلفة العنصر الثابت "التكاليف الثابتة".

٢. تكلفة العنصر المتغير "التكاليف المتغيرة".

**تكاليف الأجل الطويل.** يكون الخيار أمام المنشأة مفتوحاً في اختيار عناصر الإنتاج ولذلك تكون جميع عناصر الإنتاج متغيرة، وبالتالي يستطيع المنظم أن يختار المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج.

**أنواع التكاليف.**

١. تكلفة الفرصة البديلة ) وهي تكلفة الاستخدامات البديلة لعناصر الإنتاج المستخدمة في المشروع.

٢ التكاليف النقدية (الصريحة) والتكاليف الضمنية. وهي تلك المدفوعات التي تتحملها المنشأة وترد صراحة وبوضوح في دفار الحسابات. أما التكاليف الضمنية فهي التكاليف التي يتحملها المشروع ولكنها لا ترد صراحة في دفاتر الحسابات، إنما تدخل ضمن صافي الأرباح.

يكون شكل التكلفة الثابتة عبارة عن خط مستقيم موازي للمحور الأفقي؟

لأن التكاليف الثابتة لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل: إن تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل تختلف عنها في الأجل القصير، من حيث إمكانية تغير حجم جميع عناصر الإنتاج أو الطاقة الإنتاجية بكاملها في المدى الطويل، بينما لا يتسنى ذلك في المدى القصير. جميع عناصر الإنتاج هنا تصبح متغيرة، لا يواجه المنتج في هذه الحالة مشكلة القرارات الخاصة بتحديد كمية الإنتاج فقط وإنما أيضا الحجم الأمثل للمشروع. فالحجم الأمثل للمشروع يعتبر مهم في الأجل الطويل.

الإيرادات : هي المبالغ التي يحصل عليها المشروع نتيجة بيع منتجاته في السوق وبعرف الإيراد الكلي بأنه إجمالي المبالغ التي يحصل عليها المشروع نتيجة لبيعه لعدد معان من الوحدات من السلعة .

الإيراد المتوسط : هو نصيب الوحدة المنتجة من الإيرادات. أي عبارة عن  
الإيرادات الكلية ÷ عدد الوحدات المباعة

## الاسواق وانواعها :

### ١- المنافسة الكاملة خصائصه :

١. توافر المعلومات الكاملة لجميع الأطراف، البائعين والمشتريين ليس هناك أي جهل في المنتج ولا بالسعر.
٢. وجود عدد كبير من المنشآت، بحيث لا تكون المنشأة لوحدها لها أي قدرة في تأثير بالسعر.
٣. تجانس السلعة، يعني جميع المنشآت تباع سلعة متجانسة لا يرى المستهلك أي فرق بين منتجات هذه الشركات أو المنشآت
٤. خاصية الأجل الطويل حرية الدخول والخروج أي ليس هناك أي قيود في السوق

## ٢- سوق الاحتكار:

مفهوم الاحتكار: هو تفرد مُنتج في إنتاج سلعة لا بديل لها قريب.  
أسباب حدوث الاحتكار المطلق: هناك أسباب عديدة منها مثلاً.  
خصائصه:

١- هناك منشأة وحيدة تقوم بالإنتاج

٢- تنتج سلعة لا بديل لها

٣- صعوبة الدخول الى السوق بسبب قيود الاحتكار

٤- يتحكم المحتكر في الاسعار والانتاج

٣- سوق المنافسة الاحتكارية خصائصه :

١- . وجود العديد من الشركات.

٢. حرية الدخول والخروج.

٣. منتجات الشركات مختلفة عن بعضها.

٤. الطلب غير مرن فلا يتغير الطلب بسبب تغير السعر؛ الشركات صانعو الأسعار بسبب تباين السلع بين الشركات.

٤- سوق احتكار القلة : خصائصه

1- قلة عدد البائعين تتسم هذا السوق بقلة عدد الشركات وكثرة العملاء.

٢ - الترابط بين الشركات ... سلوك الجماعة

٣ - تكثيف الإعلانات ... المنافسة ...

٤- عوائق دخول السوق ... نقص التجانس

### الدخل القومي :

هو إجمالي الدخل المتراكم لبلد ما من الأنشطة الاقتصادية في غضون عام. ويشمل المدفوعات التي تتم لجميع الموارد في شكل الأجور والفائدة والإيجار والأرباح

هناك ثلاث طرق مختلفة لقياس الدخل القومي :

١- طريقة المنتج ٢- طريقة الدخل ٣- طريقة الإنفاق.

هذه الأساليب الثلاثة لحساب الناتج المحلي الإجمالي تسفر عن نفس النتيجة لأن الناتج القومي = الدخل القومي = الإنفاق الوطني.

**طريقة المنتج:** هي طريقة تعتمد على حساب القيمة الكُلّية لكلّ من الخدمات والسلع المُنتجة بشكلٍ نهائيّ في دولةٍ ما بناءً على الأسعار الخاصّة في السوق، ويُحدّد الناتج القوميّ الإجماليّ من خلال عدّة بيانات تشمل كافة نشاطات الإنتاج، مثل الزراعة، والأخشاب المُستخرجة من الغابات، والمعادن الناتجة عن الصناعات، ومُساهمة مجموعة من الشركات التي تعمل في مجالات التأمين، والاتصالات، والنقل، وغيرها من النشاطات الإنتاجيّة الأخرى التي تُقيّم وفقاً لأسعارِ السوق

**طريقة الإنفاق:** هي طريقة تعتمد على إضافة جميع النفقات التي يصرفها مُجتمع معيّن خلال عام واحد، وتشمل النفقات الآتية الاستهلاك الشخصي، وإجماليّ الاستثمارات المحليّة، والنفقات الحكوميّة على المُنتجات، وإجماليّ الاستثمارات الأجنبيّة، وتعتمد هذه الطريقة على فرضية تساوي الدخل القوميّ مع النفقات الوطنيّة.

**طريقة القيمة المضافة:** هي طريقة تُستخدم في حساب الدخل القومي؛ من خلال الاعتماد على القيمة المضافة على الصناعات، وتُشير هذه القيمة إلى الفرق الظاهر بين قيمة المُدخلات والمُخرجات الماديّة في مراحل العمليّة الإنتاجيّة، وعند إضافة كافة هذه الفروقات إلى الصناعات المُتاحة في القطاع الاقتصاديّ، يُصبح من الممكن الوصول إلى قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ.

**أهمية الدخل القومي:**

١- الأهمية الاقتصادية: تُعدّ الحسابات الخاصّة في الدّخل القوميّ حسابات اجتماعيّة، وتحتوي على إجماليّ قيمة الدخل القوميّ والنفقات الوطنيّة كما تُخبرُ هذه الحسابات عن قيم الدّخل في الدول، والناتج عن دخل الأفراد، والصناعات، وعمليات التجارة الدوليّة.

٢- الأهمية للتخطيط الاقتصاديّ: هي تميّز بيانات الدخل القوميّ بأهميةٍ لعملية التخطيط الاقتصاديّ، فيجب أن تحتوي هذه البيانات على الدخل الكليّ للدولة، وقيمة الاستهلاك، وقيمة الادّخار من المصادر المُتاحة

٣- الأهمية في توزيع الإيرادات: هي معرفة طبيعة وكيفية توزيع الدخل داخل الدول؛ عن طريق الاستعانة بإحصاءات وبيانات الدخل القوميّ؛ وخصوصاً المُتعلّقة بالأرباح والأجور.

# مفهوم التضخم بأنه الارتفاع المستمر والعام للأسعار. أنواع التضخم:

تضخم التكاليف: هو زيادة التكاليف الخاصة بالعوامل الإنتاجية بمعدلٍ يفوق نسبة الزيادة في الإنتاج؛ ممّا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار العام،  
التضخم المكبوت: هو حالة اقتصادية تكون فيها الأسعار ثابتة، مع تعرضها لضغط التضخم؛ بسبب تجميد السلطة العامة للأسعار؛ في اتخاذ تشريعات أو قرارات إدارية خاصة بهذا النوع من التضخم.

التضخم المستورد: هو زيادة مستويات الأسعار المحلية؛ بسبب تأثير مجموعة من العوامل الخارجية بشكلٍ واضح.

التضخم الجامح: هو ظهور ارتفاعات متتالية وشديدة في الأسعار؛ حيث تؤدي إلى ظهور آثار كبيرة وضارة، من الصعب أن تحدّ منها السلطة الحكومية أو تستطيع معالجتها، كما يؤدي ذلك إلى فقدان النقود لقيمتها وقوتها الشرائية؛ ممّا يدفع الأفراد إلى التخلص من الأموال التي معهم

اسباب التضخم : يعتمد ظهور ظاهرة التضخم على العديد من الأسباب من أهمّها:

١- ارتفاع النفقات الاستثمارية والاستهلاكية: هي الزيادة التي تظهر في النفقات الكلية عن المستوى الكامل للاستخدام، وتعكس الزيادة في الطلب الكليّ على العرض الكليّ عند مستوى التشغيل، فينتج التضخم عن تلك الزيادة؛ بسبب ارتفاع النفقات الكلية مع عدم زيادة السلع المعروضة؛ أيّ يوجد فائض في الطلب يقابله عرض ثابت من المنتجات والخدمات.

٢- عجز الموازنة المالية: هي زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة، وتُعدّ من الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل المشروعات الإنتاجية قيد التنفيذ، ويؤثر عجز الموازنة المالية بشكلٍ عام في الأوضاع الاقتصادية للدول.

٣- انخفاض رأس المال العينيّ: هو ظهور نقص في رأس المال المستخدم في مستوى التشغيل، ويؤدي إلى عدم مرونة الإنتاج؛ ممّا ينتج عنه اتساع الهوة بين النقود المعروضة والمتداولة من المنتجات والخدمات، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم.

## كيفية معالجة التضخم ولاً: السياسة المالية

تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتي هي الإنفاق الحكومي والضرائب، فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بصرف النظر عن تفاصيلها، إذ إن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتتخفض الأسعار وينخفض التضخم هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بضغط الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم التضخم

### ثانياً: السياسة النقدية

وأدواتها المتمثلة سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة، لمعالجة مشكلة التضخم.

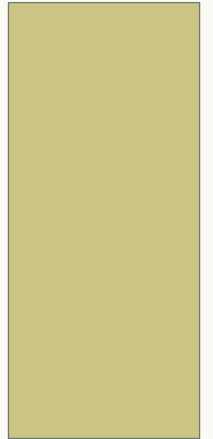
ذكرنا سابقاً إن التضخم يمكن أن يحصل كنتيجة لزيادة السيولة النقدية فتلجأ الدولة

مثلاً على رفع سعر الفائدة هذا يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق لأن الجميع يبحث عن الأرباح وبما إن ارتفاع سعر الفائدة يحقق الأرباح مع عدم التأكد بظروف السوق مستقبلاً، عندها سيلجأ المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتنخفض السيولة النقدية والطلب والتضخم. كما يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نسبة الاحتياطي النقدي الذي يعني كمية الأموال التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي فإذا حصل التضخم يرفع البنك المركزي هذه النسبة فتنخفض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب فتنخفض الأسعار ومن ثم التضخم، والعكس صحيح في حالة حصول الانكماش

كذلك يمكن أن يلجأ البنك المركزي إلى سياسة عمليات السوق المفتوحة لمعالجة التضخم، فعند حصول التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية كبائع للأوراق المالية، إذ إن بيع الأوراق المالية مقابل النقود التي يحصل عليها يعني سحب السيولة النقدية من الأسواق ومن ثم انخفاض الطلب والتضخم

# المحاضرة السابعة

التجارة الخارجية



## ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تركز عليها الدول، نظرا لما تقتضي الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الانتاج، وخاصة وأنها كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة ، و رغم اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه الدول

### أساس قيام التجارة الخارجية بين الدول،

يقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصيص وتقسيم العمل حيث تخصص كل دولة من الدول في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتبادلها مع غيرها من الدول،

- ١-تختلف دول العالم اختلافا شاسعا فيما تمتلكه من موارد طبيعية، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف التخصص من دولة إلى أخرى حسب هذه الموارد.
- ٢-وفرة الايدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان قد تؤدي الى زيادة عرض العمالة وبالتالي انخفاض الاجور، وهذا ما يؤدي إلى تفوق هذه الدول في إنتاج بعض السلع ذات الكثافة العالية لعنصر العمل.
- ٣-يؤدي تمتع بعض الدول برصيد ضخم من رؤوس الاموال إلى تخصيصها في انتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية طالما أن المقومات الصناعية متوفرة

# **مفهوم السياسة التجارية :**

يمكن تعريف السياسة التجارية في اي دولة على انها " مجموعة القواعد والاساليب والادوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية وتقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين الى نوعين رئيسيين وهما

## **١- سياسة حرية التجارة**

يقصد بها تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة "

## **٢- سياسة حماية (تقييد ) التجارة**

بانها عبارة عن " مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تقع توضع قيودا مباشرة او غير مباشرة كمية او غير كمية ، تعريفية او غير تعريفية عمى تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة ، لتحقيق اهداف اقتصادية معينة

# تقسم ادوات السياسات التجارية الى

١-الرسوم الكمركية:

وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة او نسبة على الوحدة الواحدة من السلع الواردة (المستوردة )

٢-نظام الحصص:

ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما او الكمية المستوردة ، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد الى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على اساس اجمالي الحصة

٣-نظام الإغراق:

يتمثل نظام الإغراق في: بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية

**ميزان المدفوعات :** هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين و العالم الخارجي و ذلك نتيجة المبادلات و المعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

و لميزان المدفوعات أهمية كبيرة اذ من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد و يمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي ، لذلك فإنه غالباً ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم قف موازين مدفوعاتها سنوياً لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم المركز الخارجي للعضو.

ويعرف ايضا بانه:

السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

ومن هذا التعريف يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

○ ان ميزان المدفوعات يهتم بالمعاملات الاقتصادية الخارجية حصرا سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين او العكس .

○ يعتبر في مفهوم المقيمين الإقامة الدائمة في الدولة وليس الإقامة الطارئة .

○ يشمل مفهوم المقيمين جميع الاشخاص الطبيعيين او الاعتباريين .

○ تشمل الرقعة الجغرافية للمقيمين الارض الطبيعية والمياه الاقليمية والمجال الجوي

○ لا توجد قاعدة محددة لتعيين المدة التي يحتسب بموجبها ميزان المدفوعات .

و يكون اعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج ، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا أي جانب دائن (إيجابي) تدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي ، و جانب مدين (سلبى) تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي و تواجه عملية تسجيل العمليات الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم و الغير مقيم ، و اختلاف أسس حساب القيم الدولية و مشكلة التوقيت.....إلخ.

وتحدث عملية القيد المزدوج كما يأتي :

عندما تصدر الدولة بضاعة ما بقيمة عشرة ملايين دينار مثلا ، فان قيمة هذه البضاعة سوف تسجل في الجانب الدائن بقيمة عشرة ملايين دينار لانها تعبر عن قيمة بضاعة مصدرة للخارج ، غير ان قيمة هذه البضاعة سوف تعود مرة اخرى الى البلد اما على شكل اموال سائلة فتسجل في الحساب المدين لرؤوس الاموال قصيرة الاجل ، او يتم استيراد بضاعة بقيمتها من الخارج فتسجل في الجانب المدين في بند الواردات من السلع او الخدمات حسب نوع البضاعة المستوردة ، او قد تنقسم قيمة البضاعة المصدرة على عدة انواع من النشاطات (كالاستيرادات وحسابات راس المال قصير الاجل والقروض والمساعدات .... الخ) ، اما اذا قامت الدولة باستيراد بضاعة ما بقيمة عشرة ملايين دينار مثلا فانها سوف تسجل بشكل معاكس تماما

لذلك فإن ميزان المدفوعات يتركب من خمسة حسابات هي :

○ الحساب الجاري

○ حساب التحويلات من جانب واحد

○ حسابات رؤوس الاموال

○ حركات الذهب والنقد الاجنبي

○ فقرة السهو والخطأ

كما قلنا أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقاً لطريقة القيد المزدوج ، أي ان كل عملية تسجل مرتين في الجانب الدائن مرة و في الجانب المدين مرة اخرى .

## **سعر الصرف :**

السعر النسبي لعملة بلد ما مقارنة بعملة بلد آخر، وهو يعبر عن عدد الوحدات التي يمكن الحصول عليها من عملة أجنبية مقابل وحدة من العملة الوطنية.

## **أنظمة الصرف**

أنظمة الصرف الثابتة: ويعتمد هذا النظام على جعل سعر صرف عملة معينة ثابتاً بالنسبة لعملة واحدة قوية ومستقرّة، أو بالنسبة لعدد من العملات الخاصة بالجهات التي يتعامل معها المستخدم.

أنظمة الصرف المرنة: واشتق هذا النظام اسمه من مدى قابليّة سعر صرف العمل للتعديل بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية، وقد تلجأ الدولة إلى الاعتماد على نظام التعويم المدار

أهداف سعر الصرف يساهم سعر الصرف في منع التضخم ومقاومته. يلعب دوراً هاماً في تخصيص الموارد وتسخيرها للاستفادة منها من خلال تحويلها إلى سلع دولية قابلة للتصدير. يساعد في توزيع الدخل بين الطبقات المحلية. يحفز الصناعات المحلية وينمّيها. العوامل المؤثرة في سعر الصرف المستوى النسبي للأسعار. نسبة الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة أو الصادرة. ارتفاع مستوى الطلب على السلع الأجنبية وانخفاضه على السلع المحلية. رفع مستويات الإنتاجية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية

# المحاضرة السادسة

المصادر

## مفهوم البنوك التجارية

تعد المصارف احدى اهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الافراد والمؤسسات والادارات العامة، واعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

ويمكن أن نستنتج من التعريف السابق للمصارف التجارية ما يأتي:

١- أن المصارف التجارية تقبل جميع انواع الودائع، وبالتالي فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية، والتوفير، ولأجل، وشهادات الايداع التي تمثل فرص استثمارية قصيرة الأجل.

٢- أن المصارف التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الاخرى ولا على فئة معينة من الافراد دون الأخرى.

- ٣- تمنح المصارف التجارية انواع مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين.
- ٤- تتمتع المصارف التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.
- ٥- يمكن للمصارف التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة.

فبجانب الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الإيداعات ومنح القروض) يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الإلكترونية، ودراسات الجدوى والاستشارات المالية، والخدمات الشخصية للزبائن، وغيرها.

## أهداف البنوك التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الربحية والسيولة والأمان.]

### ١- الربحية:

تسعى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصارف، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها،

## ٢- السيولة:

سيولة أي أصل من الأصول، تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وباقل خسارة في المصارف فتعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان

## ٣- الامان:

تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة،

البنك المركزي يُعد البنك المركزي السلطة المسؤولة عن وضع السياسات التي تؤثر على عرض الدولة للنقود والائتمان، وذلك باستخدام أدوات خاصة بالسياسات النقدية،

وكالة حكومية تقوم بمسؤوليتها في مراقبة المعروض النقدي للدولة ووضع شرط الائتمان والإشراف على النظام المالي للبنوك التجارية ومؤسسات الإيداع الأخرى،

## أهم خصائص البنك المركزي:

**مصرفي للحكومة:** يُعد البنك المركزي بمثابة مصرفي للحكومة ويعمل كوكيل مالي لها، اذ تُحافظ الحكومة على موازينها دون فائدة كما تتلقى المدفوعات وتقوم على صرفها نيابةً عن الحكومة وتعمل على تقديم السلف لها.

**مصرفي للبنوك:** من الخصائص الأخرى للبنك المركزي أنه يقوم على العمل كمصرفي للبنوك الأخرى، حيث يعمل على حفظ الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية، ويقوم كذلك بالطلب من المصارف التجارية بالاحتفاظ بما لا يقل عن ٥% من إجمالي الطلب، وبالمقابل تحصل البنوك المجدولة على القروض وإعادة الخصومات من البنك.

**المقرض الأخير:** حيث يعمل البنك المركزي على تحمل مسؤولية تلبية جميع طلبات البنوك التجارية والمؤسسات الائتمانية الأخرى مُقابل شروط أحكام معينة سواء أكان بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

**مراقب الائتمان:** ويقوم البنك المركزي على مراقبة الائتمان من خلال مراقبة سياسة سعر البنك وعمليات السوق المفتوحة، حيث يمكنها القيام بتخفيض أو زيادة نسبة الاحتياطي وكذلك يُمكنها السيطرة على سياسة السلف للبنوك التجارية

## وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بدور مهم في النظام النقدي والمصرفي للدول،

١- يقوم بالحفاظ على السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في الدول والتنمية الاقتصادية لها،

٢- يقوم على تنظيم حجم العملة والائتمان في الدول، ويقوم كذلك على تنظيم المعروض النقدي والتحكم في أسعار الفائدة المختلفة،

٣- يُنظم جميع أنشطة البنوك التجارية فالبنك المركزي لا يتعامل مع الأفراد بشكل مباشر،

٤- يعمل على تجنب التقلبات الدورية في السوق للحفاظ على استقرار المعيار النقدي فهو الوظيفة الأساسية للبنك المركزي،

٥- إصدار الأوراق النقدية في كل دولة من دول العالم. القيام على تأدية وظائف مختلفة للحكومة فهو يعمل كمصرفي ووكيل ومستشار للحكومة. الاهتمام بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية. الاحتفاظ بالحد الأدنى من احتياطي العملة الدولية.